أمن الحدود وتأثيراته على الهجرة غير الشرعية الأفريقية

د. أحمد خميس *

الملخص

تعالج الدراسة إشكالية تأثير أمن الحدود على قضية الهجرة غير الشرعية الأفريقية، من أفريقيا إلى الخارج، وبصفة خاصة إلى أوروبا. وتنطلق الدراسة من فرضية مؤداها، أنه: كلما تمت عملية تأمين الحدود بشكل دقيق أسهمت في خفض مستوى الهجرة غير الشرعية الأفريقية. وسوف تستخدم الدراسة منهج النظم، إذ تنظر إلى العوامل المؤدية للهجرة، بوصفها مدخلات، والهجرة ذاتها بوصفها مخرجات، وما بينهما كعمليات مثل مناطق الارتكاز والتحرك. ويمكن تقسيم هذه الدراسة إلى ما يلي: مقدمة، وأولًا، مفهوم أمن الحدود. وثانيًا: مفهوم الهجرة غير الشرعية وأنماطها. وثالثًا: العوامل المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية. ورابعًا: الحدود كمنفذ رئيس للهجرة غير الشرعية. والخاتمة.

الكلمات المفتاحية: أمن الحدود– الهجرة– الهجرة غير الشرعية– أفريقيا– الحدود.

Border Security and its Effects on African Illegal Migration

Abstract

The study addresses the problem of the impact of border security on the issue of African illegal immigration, from Africa Abroad, and in particular to Europe. The study proceeds from the hypothesis that the more the process of securing the borders is carried out accurately, it contributes to reducing the level of illegal African immigration.

The study will use the systems approach, looking at the factors leading to migration as inputs, migration itself as outputs, and between them as processes such as areas of focus and movement.

This study can be divided into the following: Introduction and, first, the concept of border security. Second, the concept and patterns of illegal immigration. Third, the factors leading to illegal migration. Fourth, borders as a major outlet for illegal migration. The conclusion.

Key words: Border security - immigration - illegal immigration - Africa - borders.

*أستاذ العلوم السياسية المساعد, جامعة حلوان

مقدمة:

إذا كان مفهوم الحدود قديمًا نسبيًا، فإن مفهوم أمن الحدود Border Security قد ارتبط بقضايا الهجرة منذ اليوم الأول لإطلاقه. وقد أثير في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1986 عندما أقر الكونجرس قانون إصلاح الهجرة ومراقبتها IRCA (The 1986 Immigration Reform and Control Act).

وقد تزايد الاهتمام به في الآونة الأخيرة، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 على مستوى النقاشات العلمية والسياسية والمجتمعية، فضلا عن الاهتمام به على المستوى الحكومي وغير الحكومي، وعلى المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛ خاصة مع تزايد أعداد المهاجرين من دول الجنوب إلى دول الشمال.

ومن ثم، تُعَدُّ قضية الهجرة بشكل عام، والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص، من القضايا التي تحتل الصدارة في الاهتمامات الأمنية لدول أوروبا والدول الأفريقية المواجهة لها على الحدود الساحلية، على حد سواء.

ومن هنا، تأتي أهمية هذه الدراسة التي تولي اهتمامًا كبيرًا بالتأثير الكبير الذي تنهض به عمليات تأمين الحدود في التقليل من الهجرة غير الشرعية الأفريقية. ومن ثم، تعالج الدراسة إشكالية تأثير أمن الحدود على قضية الهجرة الأفريقية. مع التركيز على الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى الخارج، وعلى وجه الخصوص إلى أوروبا. وتنطلق الدراسة من فرضية مؤداها، أنه: كلما تمت عملية تأمين الحدود بشكل دقيق أسهمت في خفض مستوى الهجرة الأفريقية غير الشرعية. وسوف تستخدم الدراسة منهج النظم، إذ تنظر إلى العوامل المؤدية للهجرة، بوصفها مدخلات، والهجرة ذاتها بوصفها مخرجات، وما بينهما كعمليات مثل مناطق الارتكاز والتحرك.

أولًا: مفهوم أمن الحدود:

يشير مفهوم الحدود إلى سيادة الدول، وارتباطها بالجنسية والهوية الوطنية، فالمواطنون الذين يعيشون على أرض دولة ما يحملون جنسيتها، والوافدين إليها يدخلونها وفق الأسس التي تضعها الدول المضيفة. فضلا عن الصلة الوثيقة بين الحدود والمواطنة.

ومن ثم، فقد ارتبطت فكرة الحدود بمبادئ التوزيع النهائي للبضائع والسلع والخدمات، وبالتالي يعتقد استحالة وجود العدالة ومن ثم تطبيقها في أي دولة في العالم من غير وجود حدود. بمعنى آخر، لا توجد نظرية للعدالة بدون دولة، أي بدون وحدة سياسية إقليمية محددة بحدود (Rawls, 1999).

وفي هذا السياق ترى المدرسة الليبرالية ضرورة أن تترك الحدود مفتوحة وتسمح لأي شخص يرغب في الدخول، بتجاوزها على مستوى العالم أجمع. على الرغم من ارتباط القيم والمبادئ الليبرالية بمفهوم الحدود، التي يرون أنها تعمل كمولد للنظام والاستقرار(Carens, 2019).

ويعبر التطبيق السياسي للحدود، عن ارتباطها بالفكر السياسي الليبرالي الذي يقيد سلطة الدولة وسيادتها. وتعتمد قابلية الحكم في مجتمعات على درجة ما من الإجماع فيما يتعلق بحدود الفصل بين الفضاء الخاص والفضاء العام، وبين الدين والفضاء العلماني، وما إلى ذلك. بمعنى آخر، فإن تعريف الحدود مرتبط بوظيفتها، وتتمثل مهمتها الرئيسة في التقسيم والفصل، وتحديد المناطق المتميزة نوعيًا.

ويرى العديد من الباحثين أن مفهوم الحدود متعدد الأبعاد، إذ يشمل العديد من المعاني وفق مداخل دراسته. ففكرة الحدود (الحدود الإقليمية) مشتقة من الأرض أمام الأخرى، وبالتالي الحدود بين منطقتين، وهذا يعني أن أصلها الجيش. إذ تعرف الحدود بأنها الجبهة العسكرية، ومن ثم، تتعلق بالتحصين لمواجهة العدو، وذلك قبل تحديد الحدود الإقليمية بين الدول. وبالتالي، ارتبطت الحدود بالدول والأقاليم والسكان، فلا يمكن تصور دولة بلا حدود، ولا حدود بدون دولة، كما يلزم توافر إقليم واحد ومجتمع سكاني واحد لإعطاء الحدود معنى (Zapata– Barrero, 2013: 5).

من الناحية المفاهيمية، فإن فكرة الحدود لها وظيفة تحليلية واضحة، إذ تفصل بين وحدتين على الأقل. لذلك فإن مبرر وجود الحدود يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتفسير تعدد الوحدات السياسية أو الدول. 'الحدود لها معنى مادي وإقليمي، ومعنى رمزي. فالحدود تعبر عن الفصل والترسيم والحافة والهامش والحاجز، فهي تعبر عن حدود العالم المعروف، الأمة/ الدولة. وينظر إليها دائمًا على أنها حماية من الخارج، وعقبة أمام أي اعتداء. فضلًا عن أنها تعطي معنى الفصل والاختلاف، الفصل بين دولتين، وتبيان الاختلافات فيما بينهما.

كما تتعدد معاني كلمة الحدود، بالمعنى المعرفي (كحدود المعرفة – ما يمكنني معرفته وما لا يمكنني معرفته – والذي يتوسع باستمرار)، والحدود الأخلاقية (للسلوك– ما يمكنني فعله وما لا يمكنني)، شعور نفسي (كحدود لتصورنا الذاتي، أو كيف أدرك نفسي وكيف يراني الآخرون)، شعور وجودي (كحدود الحياة، أو كيف يمكن أن تعيش وما هو غير المتاح)، والمعنى الجيوسياسي (كحدود إقليمية، القوة الإقليمية كيف تبدو وتتشكل وما هو موضوع القوة)، ويقصد به الحدود الإقليمية السياسية، وهي الحدود القانونية لدولة ما، التي تحدد حدودها الإقليمية. ويمكن أن تكون هذه الحدود طبيعية (البحر، الجبال، الأنهار)، أو غير ذلك، ولكنها على أي حال مصطنعة دائمًا، أو نتيجة إجماع واتفاقيات،

فتوحات ومعاهدات سلام. ويرتبط هذا المعنى بالسلطة والسيادة، والنظام، والفكر، والاستقرار. وهذا المعني للحدود هو أكثر ما يهمنا في هذه الدراسة (Zapata-Barrero, 2013: 6-8)[†].

وللحدود ثلاث خصائص (Zapata-Barrero, 2013: 10-11): أنها مؤسسة سياسية أساسية، وإنها عملية، وهي فكرة وظيفية. أولًا، إنها مؤسسة، تشمل ثلاثة اتجاهات: أولها، الأطروحة التاريخية: لا توجد حدود طبيعية ولم تكن موجودة أبدًا. ويؤمن البعض أن فكرة الحدود الطبيعية خرافة سياسية، إذ يعتمد ربط الحدود بنهر أو سلسلة جبال على الرغبة في التجنيس وهي فكرة سياسية بشكل أساسي. ومن ثم، يجب فهمها في سيرتها الذاتية، كنتيجة لتاريخ معين. وثانيها، استخدام نظرية الاستقرار: إذ أن الحدود ليست مؤسسة فحسب، بل مؤسسة حدودية، بما يستوجب أن تكون قادرة على الحفاظ على استقرارها أثناء تحول جميع المؤسسات الأخرى؛ ويجب أن تمنح الدولة إمكانية السيطرة على حركات المواطنين وأنشطتهم دون أنفسهم. وبدونها لا يمكن أن يكون هناك دولة أو مجتمع سياسي. بمعنى آخر، بمعنى أنها مؤسسة مستقلة عن الآخرين، وتعتمد عليها مؤسسات أخرى. وبدون هذه المؤسسة، لن يكون من الممكن التمييز بين المهاجر والمواطن. وثالثها، أطروحة غير ديمقراطية، ترى أن الحدود كمؤسسات هي نتيجة لقرار غير ديمقراطي.

ثانيًا: الحدود كعملية: تعني إبراز الديناميكية الداخلية للتضمين / الاستبعاد المتأصلة في مفهوم الحدود. وهي العملية التي تجعل المجتمعات السياسية مختلفة عن بعضها البعض. حيث يتم إنشاء هويات منفصلة وتوحيدها بواسطة الحفاظ على أو تعديل الحدود. ومن ثم، فهي قابلة للتغيير، وفق حركة الأشخاص والبضائع. بمعنى آخر، تطرح الحدود كعملية سؤالين أساسيين: من الذي يأتي؟ وكم؟ وهو ما يثير النقاش حول الحدود المفتوحة / المغلقة، وفكرة إنشاء أساس لتنظيم التحكم في التدفقات.

[†] أبرز معاني الحدود:

- المعني المعرفي للحدود (حدود المعرفة- حدود العلم): قد يؤدي عدم وجود حدود إلى إرباكنا بشكل معرفي حيث نفقد معنى ما ندرسه. فالحدود هي الانقسام بين المعرفة والجهل، بين ما هو معروف وما هو غير معروف. وقد يكون له إحساس شخصي: حدود ما أعرفه / لا أعرفه، فضلا عن تحديد ما يمكن أن نعرفه وما لا يمكن أن نعرفه كبشر.

- المعنى الأخلاقي للحدود: يعني حدود سلوك، إذ توجد حدود لما قد يفعله أو لا يفعله أحد؛ وفقًا لقواعد الحياة داخل المجتمع. بمعنى آخر، يقصد بها المعيار الاجتماعي للخير والشر، الحدود بين الصواب والخطأ. تشمل هذه الحدود حدود علاقاتنا مع الآخرين، وحدود المسؤولية المدنية وسلوكنا الجماعي.

- المعنى النفسي للحدود: يشير إلى حدود تصوراتنا الذاتية. نحتاج نفسيًا إلى مفهوم الحدود الخارجية لتوجيه تصوراتنا الذاتية. إذ إن التغيير في الحدود الخارجية يمكن أن يؤثر على تصور الأفراد عن الأفراد. إن الإحساس بالانتماء إلى المجتمع والشعور بالهوية لا يوجدان إلا لعلم أنفسنا إذا كانت هناك فكرة ضمنية عن الحدود.

- المعنى الأنطولوجي للحدود: التعبير الذي يصف هذا المعنى هو حدود الحياة. يتضمن هذا المعنى الوجودي فكرة الموت بحد ذاته، كحدودنا القصوى. وبدون فكرة حدود الموت، قد لا نستطيع أن نفهم حياتنا أو توقعاتنا. ربما هذا المعنى هو أوضح عنصر من الحدود كمولد للمعنى. لا يمكن أن تكون الحياة الما بعدية (بدون حدود) إطار يوفر المعنى وتوقعات الحياة. إن الحدود القصوى للحياة هي ما نسميه بالموت، باعتباره غير الحياة. وهو ما ينهض بدور كبير في مساعدتنا على فهم كل ما يحركنا داخليًا.

ثالثًا: الحدود فكرة وظيفية: يعني أنه لا يمكن تعريف الحدود دون ذكر الوظائف التي يؤديها. وهذا ينطوي على مفاهيم أمن الحدود وحمايتها.

ومن هنا، يمكن التمييز بين ثلاث وظائف للحدود سياسيًا، مع الاعتراف بأن القوة هي السمة الأساسية التي توفر هذه الوظائف (Zapata- Barrero, 2013: 12-13): - وظيفة الأمن: الحدود هي التعبير النهائي عن الأمن. إذ تمثل حاجز الحماية ضد أي خطر خارجي. كما تعمل على تحقيق مجتمع مستقر وضمانه، بما فيها الحفاظ على النظام القائم داخل الحدود. وهذا يفسر أساس عمل الاتحاد الأوروبي، حيث يقوم داخليا على مثلث الحرية / الأمن / العدالة. خاصة بعد اختفاء الحدود وإنشاء منطقة شنجن، مما أثار ضرورة تقوية الحدود الخارجية لضمان وجود مساحة داخلية للحرية.

- الحفاظ على الهوية: تعمل الحدود كدليل على الاختلاف الثقافي والهوية. فإحدى وظائف الحدود هي تعريف المجتمعات الثقافية، وتحديد المعنى السياسي للمجتمع. وتثير هذه الوظيفة العلاقات بين الحدود والهوية، وأيهما يخلق الآخر. بمعنى آخر، هل الحدود تخلق هوية، أما أن الوجود السابق لهوية ما يؤدي إلى حدود. فعلى سبيل المثال، يمكن دراسة العنصرية استنادًا إلى مفهوم الحدود بين مجموعات من الأشخاص ذوي متغيرات الهوية (عنصرية أو ثقافية). فالعنصرية تزيل الحواجز أمام علاقات الهوية وتضفي الشرعية على علاقات القوة بين المجموعات الثقافية.

- التأكيد على الرعايا الاجتماعية والرفاهية: ترتبط هذه الوظيفة بقارة أوروبا، حيث تستند الديمقراطيات فيها على مبدأ الحقوق الاجتماعية المتساوية، وهي تتطلب حدًا أدنى من الرفاهية لسكانها. ويضمن مبدأ العمل التوزيع العادل للحد الأدنى من الرفاهية على كافة المواطنين الذين يعيشون داخل حدود الدولة.

وقد ارتبطت إثارة قضية الحدود مؤخرا بعملية التغيير، وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدول أو المجتمعات (Zapata- Barrero, 2013: 4). فعلى سبيل المثال، أوروبا خلال الحرب الباردة، كان للحدود معنيان أساسيان: الأول، كانت من سمات المجتمع المفتوح، الذي يسمح للناس بالمغادرة. والثاني، كان سمة من سمات المجتمع المغلق، الذي يحافظ على الناس فيها. ومن ثم، كان خيار الخروج هو المعيار الأساسي للتمييز بين طريقتين متناقضتين لتنظيم الشمول / الاستبعاد في المجتمع. فالكتلة الشيوعية لم تسمح لشعبها بالخروج، ولم يكن لدى الذين غادروا أي فرصة للعودة إلى بلادهم. في حين اعتمدت الكتلة الليبرالية معارضتها إذ أتاحت لمواطنيها الفرصة للمغادرة والعودة. وبالتالي، كانت الوظيفة الاجتماعية للحدود المادية مختلفة تمامًا، وكانت الأساس لسياسات كل كتلة وفلسفتها السياسية. كان

التاريخ الرئيس والرمزي لعام 1989، عندما سقط جدار برلين، علامة نهاية تلك الفترة، وكذلك زوال المفاهيم المختلفة لدور الحدود (Zapata- Barrero, 2013: 4).

وقد عرف العقد الأخير من القرن العشرين، إعادة تعريف الحدود وظهور دول جديدة من رحم الكتلة السوفيتية السابقة. وتميزت نهاية فترة ما بعد الحرب الباردة بدمج معظم هذه الدول الجديدة في الاتحاد الأوروبي. ومن ثم، فإن خيار الخروج والعودة أضحيا مضمونان تقريبًا لجميع المواطنين في جميع أنحاء أوروبا. بينما يختلف الوضع مع غير المواطنين (المهاجرين على سبيل المثال) (Zapata- Barrero, 2013: 4) وبدأت مرحلة مجتمع مفتوح لمواطنيه، مغلق لغير مواطنيه. بمعنى آخر، فإن عمليات التحكم في حركات البشر والأشخاص القادمين والمتطلعين للدخول، بدأ ينظر لها على أساس كونها انتهاك للمبادئ الأساسية لليبرالية التي تقوم عليها المجتمعات الأوروبية (Zapata- Barrero, 2013: 4). بمعنى آخر، لقد أدى الانقسام بين الشرق والغرب إلى إثارة اهتمامًا جديدًا بالحدود السياسية. إذ شهدت التسعينيات والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، زيادة هائلة في الدراسات الحدودية في جميع أنحاء العالم، ولكن بشكل خاص في أوروبا. وقد ترتب على ذلك، تباين الموضوعات من المشكلات المرتبطة بالحدود إلى أدوار الحدود الرمزية في بناء الهويات الاجتماعية المتنازع عليها. كانت الموضوعات المهمة بشكل خاص من الأبحاث هي الأشكال المتباينة للتفاعل عبر الحدود، والأقاليم الجديدة الناشئة ومشاريع بناء المنطقة. لم يتم تقييم أدوار حدود الدولة الملموسة فحسب، بل تم تقييم الأدوار التشاورية والاستعارية لجميع أنواع الحدود الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية، فضلا عن موضوعات الإدراك والهوية الاجتماعية والجماعية والتناسب وفئات التعداد ورأس المال الثقافي والعضوية الثقافية، تحديد المواقع للجماعات العرقية والإثنية، حقوق المجموعات، الهجرة، وغير ذلك من موضوعات (Passi, 2005: 18–20, Ferreira, 2019:34).

مع ظهور الدول القومية Nation State أبان معاهدة وستفاليا 1648م التي أنهت ثلاثين عامًا من الحرب في أوروبا، وأنشأت إطارًا للقانون الدولي؛ لحل النزاعات بين الدول ذات السيادة الإقليمية. ومن ثم، وضعت الأسس لبناء قاعدة وطنية للسيادة الإقليمية للدول. ومن ثم، فإن شعوب قارة أوروبا هي التي فرضت نموذجًا لفضاء الدول وهيكل محدد للاقتصاد السياسي محوره الدولة على بقية دول العالم، ابتداءً من القرن السابع عشر(Passi, 2005: 18–20).

أما في فترة ما بعد ويستفاليا، وبسبب العولمة ومستويات المطالب الوطنية من غير الدول، وعلى مستوى محلي أكثر. فقد فقدت الدول بعض سيادتها وأساس لشرعيتها. وبالتالي، فإن عملية التغيير مؤشر على فقدان سيادة الدولة، وبدا ذلك جليا من خلال فقدان مراقبة الحدود. ومن ثم، أضحت العلاقة بين

الحدود وسيادة الدولة ليست واضحة كما كانت قبل عدة عقود (Zapata- Barrero, 2013: 4). فحرية التنقل تختلف باختلاف الجنسية والقرارات السياسية والعلاقات بين الدول. بمعنى آخر، تم الانتقال من تصور بسيط للحدود إلى تصور أكثر تعقيدًا، خاصة مع ما تواجهه الحدود من صعوبات في ضمان التجانس الثقافي في الدولة أو المجتمع الواحد (Zapata- Barrero, 2013: 4).

وعلى الرغم من سبق علماء الجغرافيا علماء السياسية في الاهتمام بالحدود، إذ اهتموا بتحويل أفكارهم عن الحدود السياسية من خطوط جامدة إلى رسم خرائط لأدوار ووظائف الحدود كمؤسسات وخطابات- فلم تقتصر على المناطق الحدودية، وإنما شملت كل المجتمع. ومن ثم، كانت الحدود موضوعًا رئيسًا في الجغرافيا السياسية والعلوم السياسية منذ القرن التاسع عشر ((Passi, 2005: 18-20.

ويمكن أن نميز بين تفسير الحدود بوصفها ظواهر طبيعية أو علمية. فعلى سبيل المثال، ارتبط هذا التفسير بالدول الغربية، ويرجع إلى معاهدة ويستفاليا لعام 1648 التي تحدد حدود الدول ذات السيادة الإقليمية. لقد وصلت إلى قمتها في الحركات القومية في أوائل القرن التاسع عشر، والتي تخيلت الدول كدول قومية. وفي العقود الأخيرة من القرن العشرين، بدأ تتفقد تدريجيًا مصداقيتها. ففي أوروبا الوسطى والشرقية، أظهرت الأحداث التي تلت عام 1989 ظهور وحدات إقليمية وحدود جديدة. كما أعقبت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 الاتجاه مرة أخرى إلى العودة للحدود الطبيعية أو البدائية. حيث تستخدم الحدود للتحكم في العديد من التفاعلات عبر الحدود، وعلى الصعيد العالمي، يلاحظ المرء ميلًا لتحرير التجارة في السلع والخدمات، في حين يبدو أن حركة الناس أصبحت أكثر تنظيمًا، ولا سيما بين البلدان الفقيرة والبلدان الغنية. مثال واضح على ذلك الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، والتي فقدت في أعقاب اتفاقية NAFTA جزءًا كبيرًا من وظيفتها الرقابية للسلع، ولكنها عززت من وظيفة الرقابة على الأشخاص الذين يعتزمون عبور الحدود، خاصة عند دخولهم إلى الولايات المتحدة (der Velde and Ton van Naerssen, 2010: 220).

كما يمكن اعتبار الحدود إما أداة للوصول إلى أهداف معينة، أو النتيجة النهائية لها. فعلى سبيل المثال، تعمل الحدود الخارجية كأداة في سياسة الهجرة، وخاصة كنوع من التصفية. وهي متعلقة بالمناقشة حول جوهر الهوية الأوروبية (الاتحاد) وحدودها الإقليمية (der Velde and Ton van Naerssen, 2010: 220).

وتُعّدُّ الحدود داخل الاتحاد الأوروبي متخيلة ومعرضة للتآكل، في حين تُعّدّ حدود الاتحاد الأوروبي الخارجية طبيعية، خاصة في حالة المهاجرين الأفارقة الذين يرسون في الشمال من الجنوب (der Velde and Ton van Naerssen, 2010:221).

وقد ناقش الكثير من الباحثين موضوع الأدوار المتغيرة للحدود السياسية، وحدود الدولة على وجه الخصوص، مؤكدين على أن الحدود ليست مجرد خطوط على الخرائط، وإنما تشكل حدودًا للحياة السياسية، ومن العناصر الفاعلة في فهم الحياة السياسية. وهو ما أثار موضوعات مثل المواطنة والهوية والولاء السياسي والإقصاء والإدماج ونهايات الدولة. وقد تزايدت أهمية هذه الأسئلة في العالم، حيث يتميز بتدفقات الأصول الاقتصادية والمعلومات واللاجئين والمهاجرين؛ مما دفعت البعض للحديث عن تآكل الحدود، والأكثر من ذلك، أن ادعى بعض الباحثين اختفاء الحدود، والدول أو على الأقل تفقد دورها في العالم المعاصر. وكان المثال الأبرز في هذا الشأن الاتحاد الأوروبي، وسعيه لصهر الحدود بين الدول الأعضاء فيه. بمعنى آخر، تحويل الأفكار الجيوسياسية إلى حدود سياسية (Passi, 2005: 19–20).

وقد عرف أحد الباحثين أمن الحدود بأنه وعي ظرفي بالحدود التي تحبط فعليًا قدرة العنصر الإجرامي على العمل. والهدف من ذلك هو الحد من ضعف / فوضى الحدود غير المنضبطة من أجل تحسين نوعية حياة السكان والشركات المشروعة وتقليل المخاطر الاقتصادية على الدولة. ومن ثم، فإن الطريقة لتحقيق ذلك هي التأكد من أن الطريقة الوحيدة لدخول أي شخص إلى دولة ما، تمت عبر القنوات القانونية، وأن من ينتهك قوانين الهجرة سيواجه الاعتقال. ويتمثل نجاح أمن الحدود في تخفيف التهديدات ونقاط الضعف من خلال خفض مستويات الهجرة غير الشرعية، وهو ما أطلق عليها الرقابة التشغيلية (Manjarrez, 2015: 795–799). وبالتالي، ارتبط أمن الحدود بإصلاح شامل لسياسات الهجرة.

وبالتالي يمكن القول، أن أمن الحدود قد ارتبط بقضية الهجرة، وتزايدت وتيرة الاهتمام به مع تصاعد الأعداد المهاجرين غير الشرعيين.

ثانيًا: مفهوم الهجرة غير الشرعية وأنماطه:

تعد الهجرة من أقدم الظواهر الإنسانية، الملازمة لحياة الإنسان، وإحدى القوى المحركة للتطور الإنساني، إلا أنها تتغير وفق المستجدات والبيئة المحيطة (مسعود، 2018: 210، محمد، 2019: 188).

ومن الجدير بالذكر، أن الهجرة الأفريقية خاصة المغاربية إلى أوروبا من بين أقدم الهجرات مع دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط. بدأت بتجنيد المستعمرين الفرنسيين للعمالة من المستعمرات

الأفريقية؛ لتلبية حاجاته الاقتصادية، ومع تزايد النمو السكاني والتطور التكنولوجي بدأت عمليات تحجيم الهجرة، لتبدأ مرحلة جديدة سميت بالهجرة غير الشرعية، على الرغم من الإجراءات الأمنية تجاهها، سواء من الدول الأفريقية (خاصة المغاربية) أو الأوروبية، أثر إبرام اتفاقيات بين الطرفين تقضي بترحيل المهاجرين نحو بلدانهم المصدرة، وإلزام الدول المغاربية بمحاربة كافة أشكال الهجرة غير الشرعية من المصدر (محمد، 2019، 188-189).

توصف الهجرة بأنها حركة خارجية، من مكان المنشأ أو الإقامة إلى مكان آخر (قد يكون داخليًا أو خارجيًا)، والذي يتضمن أيضًا إجراءً داخليًا، وهو الوصول إلى الموقع الجديد (Ferreira, 2019: 38-39).

وتشمل الهجرة أشكالًا مختلفة من حركة الناس، داخل الحدود وفيما بينها على حد سواء. وبهذا المعنى، فإنه يشمل المهاجرين الاقتصاديين (بحثا عن تحسين مستويات معيشتهم) والمهاجرين المحترفين أو من رجال الأعمال، والعمال المؤقتين أو الموسميين، والطلاب، وطالبو اللجوء، والفارين من الاضطهاد والنزاعات، والمهاجرين من المناطق الحضرية إلى المناطق الريفية أو هجرة السياحة. فضلا عن، وجود تحويلات بين هذه الفئات، فقد يهاجر شخص كسائح أو طالب، ثم يطلب لاحقًا تصريح عمل، أو قد يتعرض لمخالفة القانون، بسبب تجاوز مدة الإقامة (Ferreira, 2019: 38-39). وهنا يستوجب الإشارة إلى أن تركيز هذه الدراسة على الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا.

وقد بلغت النسب العالمية للهجرة وفق تقديرات الأمم المتحدة في العام 2017 حوالي 258 مليون _ شخص، مقارنة بنحو 173 مليون عام 2000. ويعتقد أن نسبة المهاجرين من سكان العالم أعلى بقليل من تلك المسجلة على مدى العقود الماضية، أي ما يزيد عن 3.4٪ في عام 2017، مقارنة مع 2.8٪ في عام 2000 و2.3٪ في عام 1980 (الهجرة، 2019).

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية قبلة المهاجرين إذ بلغت نسبتهم حوالي 46.6 مليون شخص عام 2015. وقد استقبلت أوروبا عام 2015 حوالي 75 مليون مهاجر، أي 31% من إجمالي عدد المهاجرين على مستوى العالم. وكان أول مقصد للمهاجرين ألمانيا، إذ بلغت نسبة المهاجرين إليها حوالي 12 مليون شخص. ووفقا لتقديرات عام 2015، فإن حوالي 16 مليون أفريقي يعيشون خارج القارة. واحتلت مصر الصدارة في إعداد المهاجرين إلى الخارج، ثم تليها المغرب والصومال والسودان والجزائر (تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، 2017: 17-45). وتنطلق أكبر ممرات الهجرة الأفريقية من الجزائر والمغرب وتونس إلى فرنسا وإسبانيا وإيطاليا. وتضم ليبيا أكبر عدد من المهاجرين إذ بلغ حوالي 770.000 شخص عام 2015. إذ تستخدم كمنطقة تجمع ثم انطلاق نحو أوروبا. ففي عام 2016 أن حوالي 181.000 شخص عبروا طريق وسط البحر الأبيض المتوسط-طريق الوصول الرئيس للمهاجرين

غير الشرعيين إلى أوروبا–وصل معظمهم إلى إيطاليا، كان أغلبهم قادما من ليبيا أي حوالي 90 % منهم، من جنسيات نيجيرية وغينية وأريتيرية وكوت أفوارية وغامبيا، والسنغالية، والمالية، والصومالية. وسافر آخرون من المغرب والجزائر إلى أسبانيا، من خلال طريق غرب البحر الأبيض المتوسط (تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، 2017: 46–50).

وفي عام 2016 وصل 390.000 شخص إلى أوروبا عبر منطقة البحر الأبيض المتوسط وبرًا وبحرًا (تقرير الهجرة في العالم لعام 2018، 2017: 46–50). وصل منهم 180.000 مهاجر إلى إيطاليا بحرًا. وحسب بعض التقديرات، فإن حوالي 11 مليون شخص نزحوا عام 2014، وهو ما يشكل معدلا مرتفعا. أي أنه يوجد شخص مجبر على الهرب كل 3 ثوان أو ما يعادل 30000 مجبرين على النزوح يوميا. ويأتي 60% من النازحين حديثا من خمسة بلدان فقط: العراق، جنوب السودان، سوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا (إبراهيم، 2018). وبالتالي تمثل أغلبية النازحين من دول أفريقية. وغالبا ما يتم النزوح من هذه الدول إلى أوروبا.

ومن الجدير بالذكر، تضارب التقديرات بشأن حجم الهجرة غير الشرعية، فمنظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين 10 و15 % من عدد المهاجرين في العالم البالغ حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص. وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوروبي يصل إلى نحو 5,1 مليون فرد. وفي أوروبا، فإن الشرطة الأوروبية EUROPOLتقدر أعداد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوروبي بحوالي نصف مليون مهاجر. على أن هذا النوع من الهجرة ليس حديث العهد، فقد كان متواجدا في أوروبا منذ الستينيات، وكان أصل هؤلاء المهاجرين من إسبانيا والبرتغال والمغرب العربي (بوزيد: 2016: 21).

وبالنسبة للكثير من دول جنوب أوربا، فإن أغلبية المهاجرين غير الشرعيين، يدخلون بطريقة شرعية، لكنهم يخترقون فيما بعد مدة وشروط الإقامة فيها، ليبقوا على أراضي هذه الدول. بمعنى أنهم يدخلون أراضي دول المقصد بتأشيرات محددة المدة، ثم يبقون فيها بعد نفاذ المدة المسموح بها (بوزيد: 2016، 19).

يعود التهديد الأمني للهجرة غير الشرعية من ارتباطها بالسلوك غير القانوني ومن وجهة نظر الدول المصدرة والمستقبلة، إذ تنظر لها الدول المصدرة سواء كان المهاجر من مواطنيها أو العابرين، على أنه سلوك غير قانوني سواء من خلال استخدام منافذ غير شرعية أو مستندات غير قانونية. أما الدول المستقبلة فترى أنه غير شرعي لتواجده على أراضيها دون علمها وعدم موافقتها، وغير مسجل بياناته

فيها؛ مما يشكل تهديدًا أمنيًا لها في حالة القيام بسلوك إجرامي أو أعمال إرهابية (حسن وعوض، 2008: 17).

أصبحت الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي أكثر صعوبة، بسبب العقبات المفروضة على هجرة اليد العاملة أو حتى دخول اللاجئين، بدء من الضوابط الحدودية الصارمة لمتطلبات التأشيرة. مما يدفع المهاجرين للمخاطرة واتباع طرق غير قانونية؛ للتهرب من الضوابط والتحايل على الإجراءات، مثل الدخول بتأشيرات سياحية (Ferreira, 2019: 40).

ومع تشديد الرقابة على الحدود، أضحت الهجرة تنطوي على الكثير من المخاطر، أقصاها موت المهاجر قبل وصوله إلى الأرض الأوروبية الموعودة. وقد يستغرق الهجرة من عدة أيام إلى سنوات (Ferreira, 2019: 40-41).

تُعّدّ الهجرة غير الشرعية تحديًا مباشرًا لأمن الدول، وأحد عناصر انعدام الأمن. إذ أن السلطة السياسية هي المخول لها إعلان دخول الآخرين إلى أراضيها. وتجلب تهديدات للأمن الإنساني (Ferreira, 2019: 41, Requena, 2015: 61). وبالتالي، ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بسياسات الدولة، فيما يتعلق بالبناء الاجتماعي والسياسي والقانوني، وليست ظاهرة اجتماعية مستقلة. وهنا توجد طريقتان للمخالفة: إما مدخل قانوني وما يليه، مثل تجاوز مدة الإقامة، وهو الشكل الأكثر شيوعا للهجرة غير الشرعية في الاتحاد الأوروبي. والثاني، غير قانوني أو سري (Duvell, 2011: 276).

ومن ثم، يرجع أحد الباحثين أزمة الهجرة إلى كونها جزءًا من الفشل في إدارة الهجرة ومعالجة أسبابها (Ferreira, 2019: 46).

ويرى أحد الباحثين، أن تأثير الهجرة يمتد من الأمن الداخلي للدول إلى الاستقرار الدولي، وبالتالي فهي تتطلب إطارًا أمنيًا. وقد ارتبط ذلك الأمر بالتهديدات المرتبطة بالهجرة، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والإتجار بالبشر؛ بما يسهم في خلق مجتمع المخاطر خاصة مع تجاوز انعدام الأمن للدولة، وصولا إلى تهديد المجتمعات والأفراد (Ferreira, 2019: 35).

ومن ثم، أضحت تفسر الهجرة على كونها مشكلة أمنية، للدول ممثلة في أجهزتها المسئولة عن الأمن، وعلى وجه الخصوص حرس الحدود، والسياسيين والشركات الخاصة والصحفيين والمجتمع المدني (Bigo, 2002: 63).

يعتمد مفهوم أمننه الهجرة على النظرة إليها كخطر يهدد الدولة، من فقدان السيطرة على الحدود. كما ترتبط بعولمة تكنولوجيا المراقبة والتحكم التي تتجاوز الحدود الوطنية. ومن ثم، قد يؤدي إلى مجتمع المخاطر، المرتبط بخطابات النيوليبرالية التي ترى في الخطر والأمن حدودا للحرية. ويرى أحد الباحثين، أن أمننة الهجرة ترجع إلى التعصب والعنصرية ضد الأجانب وتقبلهم في المجتمع؛ ومن ثم يسهم في

خلق سلوك موجه نحو الأمن ضد الأجانب. مما يستدعي مراقبة الحدود الإقليمية؛ خشية على تجانس الدولة والمجتمع والنظام السياسي. بمعنى آخر، النظر إلى الدولة كهيئة معرضة للخطر من قبل المهاجرين، وبالتالي تمت عملية تسييس الهجرة من قبل السياسيين؛ من أجل تبرير سلطتهم، وإنكار المشاكل الأخرى. وهذا أدي لتصوير المهاجرين على أنهم موجة مدية في بريطانيا، أو ثقب فالسدود الهولندية، أو غزو بربري إلى فرنسا. ومن ثم يبدي السياسيون قدرتهم على السيطرة على تدفق الأفراد عبر الحدود (الهجرة)، في حين إدراكهم التام عدم القدرة على إغلاق الحدود (Bigo, 2002: 65-70). وبالتالي، ينظر إلى المهاجر على أنه عدو ينتهك القانون، ويسخر من إرادة السياسي.

وقد حدثت أمنة الهجرة the securitization of immigration نتيجة تطوير تكنولوجيا المراقبة، والحوسبة، وتحديد المخاطر، وسياسة التأشيرات، والتحكم عن بعد في الحدود، وإنشاء مناطق دولية وغير إقليمية في المطارات، وهو ما يتيح فرصة للسياسيين والبيروقراطيين في صراعاتهم الداخلية (Bigo, 2002: 73-74).

وتطورت أمننة الهجرة غير الشرعية مع التطور والتوسع في مفهوم الأمن بعد أن كان مقتصرًا على الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي والوحيد في الساحة الدولية، فقد تمت توسعة وتعميق مفهوم الأمن ليتضمن قضايا تتجاوز القضايا العسكرية التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة (التحكم في التسلح، الردع النووي، دور القوات التقليدية، الأحلاف العسكرية)، ومن أجل النظر إلى ما بعد الدولة هدفا رئيسا للأمن، منذ التسعينيات أثيرت موضوعات مثل انتقال السكان وتدهور الأوضاع البيئية والمجتمع والأفراد وعلاقتها بالأمن، وعرضها على أنها قضايا ذات أولوية (Huysmans, 2006: 159).

بمعنى آخر، فإن الهجرة غير الشرعية، مثلت تحديًا وتهديدًا للدول التي تمثل قبلة للمهاجرين غير الشرعيين. ومن ثم، أضحت مشكلة عابرة للحدود.

ومن الجدير بالذكر، تعدد الكلمات الدالة على الهجرة غير الشرعية، مثل الهجرة السرية، الهجرة غير الشرعية، الهجرة غير القانونية، الهجرة غير النظامية. ويضاف إليهم كلمة الحرقة – في دول المغرب العربي–ومعناها، حرق كل الأوراق والروابط التي تربط الفرد بجذوره وبهويته على أمل أن يجد هوية جديدة في بلدان الاستقبال. ويقصد بها انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا. ومن ثم فتعني أن المهاجرين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة، وأضحت ظاهرة عالمية (حسن وعوض، 2008: 17).

ويعرف أحد الباحثين المهاجرين غير الشرعيين، بأنهم المهاجرون الذين لا يلتزمون بالالتزامات والشروط الموضوعة من قبل الدولة المتواجدين بها والخاصة بدخول الأجانب وإقامتهم (ختو، 2011: 36).

وتعتبرها المفوضية الأوروبية ظاهرة متنوعة تشمل على جنسيات ثلاث دول: يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من مهربين وتجار، وهناك عدد من الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة لكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات، وأخيرًا، هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي، الذين لا يحصلون على موافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد (ختو، 2011: 36).

وتتعدد أساليب الهجرة غير الشرعية، أبرزها: وسيلة القوارب الصغيرة التي أصبحت في متناول الشباب للعبور بها إلى الضفة الأخرى، والتعاقد مع شركات التهريب، والتسلل من خلال الحدود، والزواج المؤقت أو الزواج الشكلي الذي يهدف إلى الحصول على الإقامة حسب قوانين الهجرة المتبعة في بعض البلدان، واستخدام الوثائق والجوازات المزورة، أو تلك التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كرخص القيادة وبطاقات الضمان الاجتماعي وبطاقات عبور الحدود (حسن وعوض، 2008: 17، ختو، 2011، 17).

لقد أضحت كلمة الهجرة مصطلحًا لتحفيز المخاوف أو الهواجس بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول الغربية. فعلى سبيل المثال، يشغل المهاجرين وظائف السكان الأصليين. بما يثير ثنائية السكان الأصليين والمهاجرين، والبلدان المصدرة للهجرة والمستقبلة لها. ومن ثم، تستخدم المخاوف والاضطرابات الناشئة عن أوجه القصور في الحكم، تجاه الوفاء بواجباتها، والعمل على إضفاء شرعية على النظام السياسي مرة أخرى من خلال تسمية عدو يسمى "المهاجر" (Bigo, 2002: 69–80).

فعلى الرغم مما قدمته الهجرة من آثار إيجابية في الدول المستقبلة على كل من الاقتصاد والديموجرافيا، والإثراء الثقافي والاجتماعي. فإن المخاوف من حركات الهجرة غير المتحكم بها والواسعة النطاق تترجم إلى ارتباط الهجرة بالتهديد وانعدام الأمن. وفي هذا السياق ينظر إلى الهجرة كتهديدات متعددة: أولها، تهديد للعلاقة بين بلد المنشأ وبلد المقصد (خاصة عندما يكون المهاجر معارض لنظام بلد المنشأ). وثانيها، تهديد أو خطر سياسي على سلامة بلد المقصد. وثالثها، كتهديد للثقافة / الهوية المهيمنة. ورابعها، تهديد ومشكلة اجتماعية واقتصادية للبلد المضيف. ورابعها، أدوات للتهديد ضد بلد المنشأ. وخامسها، تهديد للأمن البشري (Ferreira, 2019: 35–36).

وبالتالي، ينظر إلى الهجرة غير الشرعية كتهديدين: الأول، تهديد لسيادة الدولة، وتهديد لحرية المجتمع. ويتم التعامل مع التهديد الأول، كتهديد للأمن السياسي. إذ ينظر إليها كمصدر للجريمة داخليًا وعابرة للحدود وأعمال الشغب في المدن وعدم الاستقرار الداخلي. والتهديد الثاني كتهديد للأمن المجتمعي. حيث تهدد الهوية المجتمعية، بمعنى آخر، يتم استخدام قضية الهجرة للدفاع عن الهوية الأوروبية فوق الوطنية ضد الغزو الثقافي أو الديموجرافي للهويات الأخرى. وغالبًا ما يتم ترجمة هذا التهديد إلى خوف اقتصادي من المهاجرين، وإثقالهم نظام الرعاية الاجتماعية ويعرضون السوق الداخلية للخطر (Ferreira, 2019: 36-37).

وفيما يتعلق بقضية أمننة الهجرة في أوروبا، بفضل الخطاب استطاعت النخب الأوروبية رفع قضية الهجرة من السياسة العادية إلى اعتبارها مهدد لأمن أوروبا وهويته فالربط بين الهجرة والأمن وكيف تصبح هذه الأخيرة عبر خطاب اجتماعي وسياسي مسألة أمنية قضية مهمة يحللها "ديدي بيجو" بطريقة جيدة عندما يقول أن مقولة " الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا" ليست فقط مجرد ملاحظة، بل " قوة صيغة مضمون الكلام هي التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة" والتي تحولها " بقوة المفردات" إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة. ومن ثم، فظاهرة الهجرة غير الشرعية ينظر إليها بأنها أم التهديدات الأخرى، وهي واحدة من ميزات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، صادرة من الجنوب وتهدد بصورة خاصة الدول الأوروبية التي تتخوف من الغزو المتزايد عبر ما أسمته بـ "قوارب الشباب" القادمين من الجنوب والناقلين لكتل المهاجرين غير الشرعيين، البؤساء، مهربي المخدرات والإرهابيين، وهذا حسب بيان التنمية في الشمال (ختو، 2011: 50).

فعلى سبيل المثال، حذر الأمين العام للحلف الأطلسي (ناتو)- خلال اجتماع وزراء خارجية ودفاع الاتحاد الأوروبي حول محاربة شبكات تهريب المهاجرين عبر المتوسط يوم 18 مايو 2015- من احتمال اختباء واختلاط إرهابيين ومقاتلين أجانب بين المهاجرين غير الشرعيين الذين ينطلقون من السواحل الليبية في مراكب غير مؤهلة، لعبور المتوسط. حيث أشار الأمين العام للحلف إلى أن ذلك يبين مدى أهمية الرد على هذه الاضطرابات والتهديدات بسبل عدة، وأكد استعداد الحلف للمشاركة في إيجاد حلول، مضيفا أنه سيبحث المسألة مع المسؤولين في الاتحاد الأوروبي، ومشيرا إلى أن الحلف يعمل مع شركائه في شمال أفريقيا والشرق الأوسط لفرض الاستقرار في بلدان المنطقة ولتناول أزمة المهاجرين في البحر المتوسط. وقال مستشار الاستخبارات في الحكومة الليبية عبد الباسط هارون، أن عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، نجحوا في الوصول إلى أوروبا، ويعتبرون خلايا نائمة تنتظر أوامر التنظيم المتشدد لشن هجمات فيها في المستقبل (بوزيد، 2016: 130).

رابعًا: العوامل المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية

بعيدًا عن الأطر النظرية التي درست الموضوع، سنركز على العوامل المتعددة المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية، لعل أبرزها:

يرجع أحد الباحثين السبب الرئيس في الهجرة غير الشرعية إلى صعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة (بشير، 2010: 170).

ومن العوامل التي تدفع للهجرة أيضًا، عدم تمكن الأفراد من الوصول إلى الخدمات الوطنية، فضلا عن قابلية تعرضهم للاستغلال والعنف (Ferreira, 2019: 41). فقد تميزت نهاية القرن العشرين بحركات مهمة من المهاجرين بصفة فردية أو جماعية من جراء الحروب والنزاعات التي عرفتها عديد من مناطق العالم، حيث أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، يعد أحد الأسباب الرئيسة لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي. وتعتبر منطقة جنوب المتوسط خاصة، وإفريقيا بصفة عامة من أهم المناطق المصدرة والمستقبلة للاجئين بسبب الحروب وعدم الاستقرار الداخلي الذي تعرفه دول المنطقة. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن منطقة المتوسط الغربي تُعَدُّ منطقة عبور رئيسة للاجئين والمهاجرين القادمين من إفريقيا خاصة من منطقة البحيرات الكبرى، فالمملكة المغربية مثلا تعد نقطة عبور رئيسة نحو إسبانيا. حيث أن هناك حوالي 100 شاحنة سنويا تعبر مضيق جبل طارق، وقد سجل بين سنتي 1997 و2001 حوالي 3286 ضحية غرق في المضيق. والجزائر، تونس وليبيا تعد هي الأخرى مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء. حيث بدأت هذه الدول تعرف انتشارا ملفتا للمهاجرين الأفارقة. وتعتبر المنطقة المغاربية (جنوب المتوسط الغربي) منطقة مهمة، سواء على صعيد الاستقبال أو التصدير للاجئين، وهذا بسبب عدم الاستقرار الذي تواجهه المنطقة ككل، حيث تؤكد الإحصاءات أن بلدان المغرب العربي استقبلت بين 65000 و80000 مهاجرا سنويا، حيث حوالي 80% منهم يمرون عبر ليبيا كمرحلة أولية، ينتقلون بعدها مباشرة إما إلى سواحل إيطاليا أو إلى المغرب عبر تونس والجزائر للدخول إلى إسبانيا، كما أن هذه المنطقة تعاني أزمة سياسية خانقة لا مثيل لها منذ استقلال دولها، وهو سبب إخفاق هذه الدول المستمر وانتشار اللاعدالة واللامساواة في المنطقة المغاربية ككل. أن الدول المغاربية تعتبر مصدرا مهما للدول الأوروبية وهذا نظرا للظروف السياسية التي تعرفها المنطقة، فالمعارضة السياسية بصفة عامة والإسلامية تحديدا في بلدان المغرب العربي دائما ما تجد أوروبا كملجأ آمن لها (بوزيد، 2016: 49-50).

ويرجع علماء علم النفس الهجرة غير الشرعية إلى دوافع نفسية تكون وليدة البطالة والفراغ الذي يعاني منه الشباب، مما يسبب لهم حالة من الضيق والاكتئاب النفسي، وهو ما يدفعهم للهجرة بحثا عن حياة أفضل في الضفة الشمالية للبحر المتوسط، ومن ثم، تمثل حيل دفاعية يستخدمها الفرد للهروب من مشكلة البطالة والفراغ، حتى لو دفع عمره ثمنا لها (ختو، 2011: 68). فعلى سبيل المثال، أظهر استطلاع للرأي أجرته الإذاعة الحكومية في تونس في 24 مارس 2011 أن نسبة 47.2 %من الشعب التونسي، رأت في الهروب من البطالة والواقع الاجتماعي السبب الأساسي لإقدام التونسي على الهجرة غير الشرعيّة إلى أوروبا، في حين رأى 30.6% أن البحث عن تحقيق الثروة بأقصى سرعة هو السبب وراء ذلك. أما النسبة المتبقيّة فرأت أن السبب الأساسي لهذه الظاهرة هو الحلم بالحياة في المجتمعات الأوروبّية (نشرة أفق، 2019). وفي تقديرات أخرى، فإن نسبة البطالة في المغرب على سبيل المثال بلغت حوالي 12% ومنها 21 % في المدن الحضرية، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 7.23 %حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي و15 % في تونس؛ مما يؤدي إلى الهجرة خاصة غير القانونية (بوزيد، 2016: 46).

وعلى سبيل المثال أيضًا، تزايدت موجة الهجرة غير الشرعية للتونسيين عقب ثورة 14 يناير، اتجاه جزيرة لامبيدوزا الإيطالية، والتي تعد أقرب نقطة من تونس إلى الاتحاد الأوروبي ويستغرق الطريق إليها من عشرين ساعة إلى ستة أيام بحسب الظروف الجوية. وأشار الخبر إلى أن الأمل الوحيد الذي يحمله المهاجرون هو الهرب من البطالة والفقر والاضطرابات، وإلى أن سواحل مدينة جرجيس التونسية كانت نقطة انطلاق رئيسة لآلاف المهاجرين غير الشرعيين في اتجاه السواحل الجنوبية الإيطالية، حتى وصل إلى أكثر من 6 آلاف مهاجر تونسي غير شرعي إلى جزيرة لامبيدوزا بعد ثلاثة أيام من مغادرة الرئيس السابق بن علي البلاد. كما شهدت زيادة حوالي وصول نحو 1400 مهاجر تونسي غير شرعي إلى الجزيرة الإيطالية عينها على متون زوارق ومراكب صيد أبحروا بها من شواطئ محافظات مدنين جنوب البلاد وصفاقس جنوب شرقي البلاد ونابل في الشمال الشرقي (نشرة أفق، 2019).

ويرجع علماء نظرية التبعية الهجرة غير الشرعية إلى البعد الاقتصادي، الذي استنزفه تطور النظام الرأسمالي، في دول المحيط لصالح دول المركز. ومن ثم، يسعى المهاجرون غير الشرعيين إلى تحسين أوضاعهم الاقتصادية. ومن ثم، ينظر إلى أمننة الهجرة كمسألة أكثر أهمية، مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز(الغرب) والأطراف (الجنوب)؛ خشية التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة. إذ تعتبر الهجرة الآتية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية (ختو، 2011: 62-63).

يرى الكثير من الباحثين أن من بين أسباب الهجرة غير الشرعية، غياب التوازن الاقتصادي على المستوى الدولي، والذي يساهم في توسيع الهوة بين دول الشمال ودول الجنوب. وبالتالي تصبح المناطق

الغنية من العالم أقطابا هامة لجلب الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الاستفادة من الرفاهية والتطور (بوزيد، 2011: 46).

بمعنى آخر، فإن العوامل الاقتصادية أحد الأسباب القوية للهجرة غير الشرعية، إذ تتباين وتيرة التنمية في البلدان المصدرة لها، حيث تعتمد اقتصاداتها على الفلاحة والتعدين (عبد القادر، بوعلي، 2014: 49).

ومن الجدير بالذكر، أن إحدى الدراسات قد لخصت العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية في عوامل طرد وعوامل جذب. الأولى، عبارة عن مجموعة عوامل سلبية موجودة في بلد الأصل كالركود الاقتصادي والعنصرية الدينية أو العرقية والخلافات السياسية والكوارث الطبيعية. والثانية، تتمثل في المظاهر الإيجابية في بلد الوصول كفرص العمل والظروف المعيشية الأفضل (طارق، 2014: 374-375). ومن ثم، تلعب العوامل الاجتماعية لمواطني دول الضفة الجنوبية للمتوسط (شمال أفريقيا) دورا أساسيا لتصدير أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين نحو دول الضفة الشمالية للحوض (الدول الأوروبية). حيث إنه ومع تطور وسائل الاتصال والإعلام، أصبح هؤلاء الشعوب على علم بالرفاهية الاجتماعية التي يعيشها نظراؤهم في الشمال، ما يدفعهم بالتالي إلى الهجرة طلبا لحياة كريمة وعيش أفضل (بوزيد، 2016: 48) وصورة النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: سيارة، هدايا، استثمار في العقار... الخ، وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية (عبد القادر، بوعلي، 2014، 50-51).

وبالتالي فإن، ظاهرة الهجرة غير الشرعية الوافدة إلى أوروبا تجعل الحياة مهددة وأقل أمنا سياسيا، واجتماعيا وثقافيا. أي أنها ظاهرة ذات منشأ سياسي واجتماعي، فلو قبل المرء بأن وصول عدد كبير من المهاجرين من الممكن أن يحدث خللا في المجتمع، فإن تعريف الموقف وطريقة إدارته يعتمدان على عمليات سياسية واجتماعية (ختو، 2011: 59).

وقد تبنت الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا مقاربة دعم التنمية، التي سعت إلى إقناع الدول الأوروبية على زيادة المساعدات المالية التي تقدم لدول جنوب المتوسط، لاقتناعها بأن زيادة وتيرة التنمية في هذه الدول سيخفف من تدفقات الهجرة نحو الشمال، والتي تُعِدُّ فرنسا أكبر المتضررين منها، غير أن ذلك لم يكن كافيا، ما يؤكد على أن دوافع الهجرة ليست اقتصادية فحسب، مما يعني ضرورة تبني مقاربة شاملة تقوم بحصر كل الأسباب والدوافع، ما سيسمح بالتالي تقديم حلول كافية وبالتالي وضع حد لحركات الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط الغربي على وجه الخصوص (بوزيد، 2016: 47).

إذن، تتعدد العوامل المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية، ما بين عوامل اقتصادية واجتماعية ونفسية وأمنية، بالإضافة إلى عوامل متعلقة بتركيبة النظام الدولي الرأسمالي، إلا أننا نرى، أن تعقيد إجراءات

الهجرة الشرعية وصعوبتها هو ما يفتح الباب بقوة أمام الهجرة غير الشرعية، إلى جانب ما يعانيه المهاجرون في بلدانهم من فقر وعدم استقرار.

رابعًا: الحدود كمنفذ رئيس للهجرة غير الشرعية

يرى الناس الحدود، عبارة عن عازل بين دولتين، يقف على كل جانب حراس من الدولة التي تفصل بينهم الحدود. يحمل هؤلاء الحراس الأسلحة الكافية لتأمين دولهم ومواطنيهم. هذه الصورة المبسطة للحدود يراها الكثير من المشاهدين، والمتابعين للأخبار. بينما يتوارى خلف هذه الحدود نظام لها، يتضمن خطوط الحدود ذاتها، والجمارك، وإنفاذ القانون، ومؤخرا الأمن (Payan, 2006: 97-98).

وقد تطورت دور ووظائف الحدود على مر السنين، فضلا عن تكيفها مع التغيرات التي أحدثتها العولمة. فقد كان ينظر إليها كخطوط تحدد حدود الأراضي وسيادة الدولة، وتشكيل النظام السياسي. وبالتالي أسهمت في توطيد الدول القومية وتطوير الأجندات الوطنية. وقد تبنى هذه الوجهة الجغرافيون والتاريخيون (Ferreira, 2019: 51).

مع انهيار الاتحاد السوفيتي (سابقًا) وإعادة توحيد ألمانيا، وظهور الدول المستقلة في أوروبا الشرقية. بدأت أساليب جديدة لما بعد الحداثة تهدف إلى تجاوز الأطر التقليدية التي تركز على الهيكل السياسي والجغرافي. وبدأت تظهر مصطلحات مثل عالم بلا حدود، وفقدان أهمية الحدود، وتلاشيها، دعمها الاقتصاديين وقادة الأعمال. واتخذ نهج فوكوياما نهاية التاريخ للحديث عن نهاية الجغرافيا، بمعنى التخلص من الحدود من خلال عملية إزالة الأراضي الفاصلة بين الدول (Ferreira, 2019: 51-52).

وقد أدت هذه الأحداث إلى إعادة تصور الحدود من عنصر أساسي في سيادة الدولة، إلى دراسة تطور الخط الإقليمي وتغييراته، كموقع للتواصل بين الاختلافات الاجتماعية المكانية، ومن ثم، ينظر إليها كممارسة، وكفعل نشط ومتاخم. بمعنى آخر، الانتقال من فهم ثابت للحدود إلى تجاوز الخطوط المرسومة على الخريطة، والاعتراف بالطبيعة الديناميكية للحدود. والنظر إليها كبناء اجتماعي يتحرك باستمرار وفق التهديدات عبر الوطنية. التي كانت تعتبرها كخطوط استراتيجية تحتاج إلى الدفاع عنها عسكريًا من التهديدات الخارجية والعسكرية (Ferreira, 2019: 52).

وبالنسبة لدراسات حدود ما بعد الحداثة، أصبحت الحدود عناصر وأنظمة نشطة تؤثر في عدد كبير من القضايا المحلية والدولية. وهي إما أنظمة رسمية أو غير رسمية حيث تجري الإجراءات المكانية والاجتماعية. وفي إطارها، أصبحت المناطق العابرة للحدود عناصر أساسية للتبادل الثقافي للمجتمعات المحلية. ومن ثم، فالحدود قابلة للتطور والتكامل الثقافي. وتم الانتقال من النظر للسياسات الوطنية أو الإقليمية المختلفة، من مناطق عازلة، ومهمة في الحفاظ على الأمن القومي. فعلى سبيل المثال، الحالة

الأوروبية، هناك أمثلة واضحة على المناطق الحدودية إذ تتغذى المنطقة الواقعة بين مليلية (الإسبانية) والناظور (المغربية) على التبادل الاجتماعي والثقافي والاقتصادي المستمر بين المدينتين. ومع ذلك، فإن الناظور بمثابة منطقة عازلة لضغط الهجرة الذي تعانيه مليلية. فمئات من المهاجرين ينتظرون في المعسكرات في المناطق المحيطة أو في شقق مكتظة خارج حدود مليلية الثلاثية، بين المدينتين، بانتظار فرصتهم للوصول إلى الجانب الأوروبي (Ferreira, 2019: 52–53).

وقد أدى هذا التطور في تصور الحدود إلى الفصل بين دراسات الحدود (التي تركز على الموقع الدقيق للحدود) والدراسات الحدودية (التي تركز على البناء الاجتماعي للحدود). لقد تطور هذان الحقلان الآن وأصبحا حقلين فرعيين منفصلين للبحث. تكمل النهج الجديدة أو ما بعد الحداثة للحدود المنهجيات والأطر التقليدية. وأضحت تقر الدراسات المعاصرة بالتفاعلات عبر الحدود على مستويات مختلفة وتسمح لنا بفهم دور الحدود في العمليات الجارية المختلفة. وبهذا المعنى، تهيمن رؤيتان على مشهد الدراسات الحدودية. من جهة، هناك محاولات نظرية ومتزامنة لتعريف الحدود كظواهر تجريبية محددة؛ وعلى الجانب الآخر، هناك تركيز حديث على تطوير وأغراض وجوهر الحدود (Ferreira, 2019: 53–54).

كما ينظر إلى الحدود كفضاءات ثنائية ومعارضة وتوتر داخل هذه الروابط. يحدد أحد الباحثين، ثلاثة أزواج من الاتجاهات المعاكسة التي تميز الحدود: التكامل مقابل التجزئة، والحدود الصعبة مقابل الحدود اللينة والانفتاح مقابل الإغلاق. في الحالة الأولى، هناك تكامل بين أقاليم مثل الاتحاد الأوروبي وما يترتب عليه إزالة الحدود الداخلية بين الدول الأعضاء، وهو ما يتناقض مع عمليات التجزئة في مناطق محددة، مثل البلقان. والاتجاه الثاني، حدود صلبة مقابل حدود ناعمة، يعارض تصور الحدود العالية والثابتة، إلى أحد التداخل الناعم بين الوحدات المتميزة. وأخيرًا، تبرز الازدواجية في مقابل الانفتاح على الوضع الحالي مع إغلاق البحر الأبيض المتوسط، من خلال ترسيم الحدود والأسوار، مع افتتاح المناطق الجغرافية السياسية المعاصرة (Ferreira, 2019: 53–54).

وتعد الحدود في جوهرها مساحات للتنقل، يحدث هذا الترابط بين الحدود والحركة على مستويات مختلفة:

1. دور الحدود كمؤسسات في إدارة الهجرة وزيادة تنقلها ومرونتها (من خلال توسيع نطاق مراقبة الحدود خارج حدود الدولة).
2. الحدود كظاهرة مبنية اجتماعيًا ومحددات للفئات الاجتماعية.

3. الحدود كمسافات تتجاوز الحدود الرسمية للدولة التي تحدد القصص والخبرات الجماعية للأشخاص.
4. الحدود كتقنيات تحكم وحكومة تضفي الشرعية على الاستبعاد؛ مما يخلق حالة طوارئ واستثناء دائمة ((Ferreira, 2019: 54, Lopez– sala, 2015: 517.

أما عن علاقة الحدود والنظام الدولي، فهي عنصر أساسي فيه، وستظل كذلك في المستقبل المنظور. فمع هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، لاحت في الأفق فترة تجدد النظام العالمي، مع تركيز أكبر على سيطرة الدول على حدودها الخارجية للحفاظ على الأمن الداخلي. وفي كثير من الحالات، ترجم هذا إلى سيطرة أكثر كثافة على الحدود (ما قبل الحدود، في الموقع، وداخل / داخلي) وتم نقله إلى أقصى حد مع سياج العديد من الحدود في جميع أنحاء العالم (كما هو الحال في الحدود بين إسرائيل وفلسطين أو بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك) (Ferreira, 2019: 54).

وفي عصر التنقل البشري، يعد النقاش حول الحدود محوريًا في تطوير السياسات العامة، وخاصة فيما يتعلق باستراتيجيات إدارة الهجرة. يرتبط مفهوم سياسات الهجرة ومفاهيمها ومنهاجياتها ارتباطًا جوهريًا بمفهوم الحدود. في مجتمع دولي متزايد الارتباط، يتعين على إدارة الحدود أن تتصدى للتحديات الجديدة المتعلقة بالتنقل البشري. مع ضمان التدفق المنتظم والقانوني للبضائع والأفراد، يتعين على مراقبة الحدود أن تمنع العبور غير القانوني وجميع أنواع التدفقات غير المشروعة عبر الوطنية (Ferreira, 2019: 54).

أن الإشراف على الحدود والسيطرة عليها يتعلقان مباشرة بسيادة الدولة، وهي مسألة سياسة صرفه. في حين أن الحفاظ على الحدود البحرية والبرية والجوية آمنة يمثل تحديًا هائلًا، بالنظر إلى طبيعتها وطولها. وبالتالي تمثل إدارة الحدود مقاربة متكاملة لإدارة المخاطر الحديثة ونشر استراتيجيات مراقبة الحدود ومراقبة الحدود، لضمان الأمن الداخلي. لذلك، فإن منطق إدارة الحدود يتعرض باستمرار للضغوط بالنظر إلى تعقيد الأنواع المختلفة من الحدود (البرية والبحرية والنهرية والجوية) والتحديات التي يواجهونها (Ferreira, 2019: 54–55).

وتخضع الحدود لمجموعة واسعة من التهديدات، قام باحثان بتصنيفهما في خمس فئات: الإرهاب واللجوء وتهريب البشر والإتجار بهم والهجرة غير الشرعية والإتجار بالمخدرات. وتشتمل الهجرة غير الشرعية في حد ذاتها على العديد من أنواع التهديدات الأمنية: الإرهابيون والمتاجرون، والمهربون، والمجرمون، وغيرهم. وبالتالي، تتم إدارة الحدود في إطار عمليات لمعالجة هذه التهديدات وردعها. يتمثل

التحدي الأكثر أهمية لإدارة الحدود في كيفية إيجاد توازن بين الأمن والتسهيلات. إذ أن الهدف هو ضمان تدفق الأشخاص ورؤوس الأموال والسلع والخدمات بسهولة ويسر، بما يتوافق مع القوانين واللوائح في البلاد، من ناحية، ومن ناحية أخرى، ردع أولئك الذين ينتهكون هذه القواعد بطريقة أو بأخرى. وبالتالي، تهدف إدارة الحدود إلى الاستجابة الفعالة للتحديات الحديثة، وتسهيل التنقل، مع تحسين إدارة المخاطر عبر الحدود (Ferreira, 2019: 54–55, Hansen, Papademetriou, 2013: 3).

ويشارك العديد من أصحاب المصلحة في إدارة الحدود، بدء من الجمارك إلى وكالات إدارة الحدود، ومن الجهات العامة إلى الجهات الفاعلة الخاصة، هؤلاء هم "حراس الحدود، هم المسؤولون عن أمنها ومراقبتها. فضلًا عن مشاركة متزايدة من القطاع الخاص في إدارة الحدود، ليس فقط في توفير الأدوات، ولكن أيضًا كمزود للخدمات (من شركات الطيران إلى الشركات الاستشارية). وهذا يترجم أيضًا إلى ترابط متزايد بين مختلف الجهات الفاعلة، حيث أن آليات الإدارة غالبًا ما تكون مترابطة. وبالتالي، فإن التعاون بين جميع أصحاب المصلحة أمر حاسم لتحسين إدارة الحدود، وكذلك شرط للاستجابة للتحديات المعاصرة للحدود. وبهذا المعنى، فإن مشاركة المعلومات بين مختلف الجهات الفاعلة أمر حاسم، على الرغم من أن هذا نادرًا ما يحدث أو يحدث، في أفضل الحالات، على مستويات مختلفة، دون تعاون كامل (Ferreira, 2019: 55).

تعمل التقنيات الحديثة على تعزيز أمن الحدود، يهدف تنفيذ وتطوير أدوات وأدوات مراقبة تكنولوجيا المعلومات (المعلومات والتكنولوجيا) إلى تعزيز تبادل أكثر فعالية للمعلومات وإدارة المخاطر. وبهذا المعنى، عززت التطورات التكنولوجية تحديد الأفراد وتقييم المخاطر وتبادل المعلومات على مختلف المستويات. كما تسمح التقنيات بتوسيع استراتيجيات إدارة الحدود وزيادة درجة مرونتها. وهكذا، قاموا بتحويل النطاق المكاني للحدود، من خلال استخدام أجهزة استشعار الكشف الحديثة، ونشر طائرات بدون طيار على طول الحدود وزيادة الجهود للتحرك نحو الحدود الذكية. وبالتالي، فإن الابتكارات الرئيسة في تكنولوجيا المعلومات الحدودية هي أدوات متطورة بشكل متزايد لجمع البيانات ومشاركتها، والتحقق من هوية الأفراد، ومراقبة الحدود المادية. تطبق وكالات الحدود التقنيات الناشئة لجمع البيانات عن الأفراد ومشاركتها، والتنميط، من خلال القياسات الحيوية المتقدمة، التي تستخدم غالبًا في طلبات التأشيرة. تسمح القياسات الحيوية بتحديد الأفراد استنادًا إلى سماتهم البيولوجية، وقد ظلوا لفترة طويلة في جوازات السفر. مع تطور التكنولوجيا، أصبحت الحدود أكثر ذكاء، وأصبحت الحدود الافتراضية حقيقة واقعة. يساعد تطوير النظم التكنولوجية، مثل البوابات الإلكترونية، على تحديد الأشخاص الذين يقضون وقتًا طويلًا في الإقليم مع تسريع المعابر الحدودية للمسافرين العاديين. يقوم الاتحاد الأوروبي بالفعل بتنفيذ

مثل هذه الأنظمة في مختلف الدول الأعضاء (Jones, Johnson, Ferreira, 2019: 55-57, 2016: 1-2).

غير أن الطبيعة الجديدة والمتغيرة للتهديدات أدت إلى إظهار مدى ترابط واعتمادية العديد من المهن المختلفة التي قد تؤدي دور فعال في المهام الأمنية. هذه المهن تشمل الشرطة وقوات مكافحة الإرهاب، والجمارك، ومراقبة الهجرة، والاستخبارات، ومكافحة التجسس، وتكنولوجيا المعلومات، ونظم مراقبة المسافات الطويلة، إضافة إلى مهن أخرى، كلها تتقاسم الممارسة ذاتها وتتلاقى مع وظيفة واحدة تحت عنوان الأمن، أي أنها كلها تتعلق بالأمن أو تعتبر وظيفة أمنية. فبعض الأجهزة الأمنية التي لم تحظ باهتمام يذكر في الماضي كالدرك، الجمارك، حرس الحدود وموظفي الهجرة، أصبحوا الآن في قلب الحقل الأمني لأن قدراتهم الإنتاجية تبدوا مناسبة لتخفيف التحديات والتهديدات المعاصرة. ونجد ضمن مدرسة باريس موظفين آخرين هم مهنيو انعدام الأمن (شبكات مهنيو القلق)، بالنسبة لأنصار هذه المدرسة، هم بمثابة التمثيل العملي للحقل، وبشكل محدد هم العامل الأساسي أو التسهيلي في بعض الأحيان في إنتاج المعرفة / الحقيقية الأمنية، حيث يؤدي بروز وتعزيز شبكات المهنيين للأجهزة الأمنية إلى محاولتها احتكار الحقيقة حول الخطر والقلق (ختو، 2011: 58-59).

فالأمن في مدرسة باريس هو نمط حكومي يختزل في الممارسة الشرطية عبر تقنيات المراقبة، فهذه الأخيرة تعمل فيها الشرطية عبر شبكات تجسد روابط بين مختلف المؤسسات الأمنية الوظيفية التي تتجاوز الحدود الوطنية. ففي عالم معولم أنشطة الشرطة أصبحت أكثر اتساعا، هذه الأنشطة ولاسيما تلك المخصصة للمراقبة والحماية العامة، تتم على مسافة تتجاوز الحدود الوطنية كما تتجاوز أيضًا في طابعها بعض أنشطة الشرطة التقليدية وتصل إلى الأنشطة الخارجية (ختو، 2011: 59).

وفي سبيل ضبط أمن الحدود، قامت الدول الأوروبية عام 1995 بإنشاء وحدتين للتدخل السريع في المتوسط، وهما الأوروفور[‡] والأوروميفور[§]، تقوم بالمراقبة الشاملة بتقنيات متطورة وهذا ما ساعد نوعا ما على التحكم في تدفقات الهجرة الآتية من الشمال (ختو، 2011: 61).

[‡] الأوروفور: وحدة عسكرية برمائية دائمة ومتعددة الجنسية، لها قدرة سريعة وسهلة التطور، تتحرك وحدها أو بالاشتراك مع الأوروميفور.

[§] ا لأوروميفور: قوة بحرية متعددة الجنسية غير دائمة وذات قدرة بحرية- جوية وبرمائية، قادرة على التحرك بمفردها أو بالتعاون مع الأوروفور.

شكل رقم (1): موانئ ومراكز التهريب جنوبي المتوسط

المصدر: موقع أفرسيانت، "قوارب الموت في المتوسط: محترفون يستدرجون مغامرين"، 31 يناير 2015، شوهد 16 أبريل 2019، ومتاح على الرابط التالي:
https://cutit.org/qrosl

شكل رقم (2): سبل الهجرة الخطرة من أفريقيا إلى أوروبا

المصدر: المركز الدولي لتنمية سياسات الهجرة، شوهد 17 أبريل 2019، ومتاح على الرابط التالي:https://cutit.org/SCTT

ومن الجدير بالذكر، أن أصعب مصدر للهجرة غير الشرعية على مستوى العالم هو أفريقيا. إذ أن بعض وسائلها تفوق التصور، إذ يقطع المهاجرون من أفريقيا الوسطى والغربية في طريقهم إلى أوروبا الصحراء الكبرى والبحر المتوسط. يمكن أن يستغرق طريق الهجرة أسابيع أو سنوات. يضطر الشباب من غامبيا والسنغال ونيجيريا إلى اجتياح الحدود مرارًا، وهذا يحتاج إلى مساعدة من المهربين. منذ بداية هذه السنة كانت ليبيا معبرًا للمهاجرين من إريتريا (الذين يهربون من الخدمة العسكرية الإلزامية مدى العمر) بالإضافة إلى الصومال ونيجيريا (موجات الهجرة تغمر العالم، 2015).

فعلى سبيل المثال يوضح الشكل التالي، طرق الهجرة غير الشرعية عبر مضيق جبل طارق، والطرق الوعرة التي يمرون بها.

شكل رقم (3): طرق الهجرة غير الشرعية عبر مضيق جبل طارق

المصدر: http://cutt.us.com/Bk54lyp9

تظهر هذه الخرائط وغيرها بشكل واضح أن طرق الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط تتعدد حسب البلد أو عصابات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، "فقد تكون عبر ليبيا، أو تونس، أو الجزائر، أو المغرب، أو موريتانيا باتجاه شمال المتوسط، إلى المناطق الأوروبية القريبة من سواحل المغرب العربي عموما، وتتصف مسالك جنوب البحر المتوسط بأنها تضم مهاجرين من مصر والسودان وكافة أقطار المغرب العربي ومعظم أقطار القارة الإفريقية جنوب الصحراء. ينتقل المهاجرون من خلال شبكات تهريب وسماسرة ووسطاء ومكاتب للسفريات غير قانونية منتشرون في كل أرجاء القارة الإفريقية. فالمهاجرون من مصر تبدأ رحلتهم باجتياز الحدود المصرية إلى ليبيا، عن طريق عصابات التهريب، حيث يضطرون للإقامة لفترات طويلة قد تتجاوز الشهر، في ظروف صعبة وقاسية، في انتظار لحظة

العبور، حيث يستقلون مراكب مطاطية خفيفة باتجاه الشواطئ الإيطالية وكثيرا ما يكون مصير هذه القوارب هو الغرق نتيجة الحمولة الزائدة للقارب. وهناك مسالك في ليبيا في غرب البلاد تمتد من الخمس إلى منطقة زوارة، وهنا ينقل المهاجرون إلى سواحل صقلية أو إلى مالطا أو إلى جزيرة لامبيدوزا التي تستقبل المهاجرين القادمين من تونس أيضًا، فهذه الجزيرة لا تبعد سوى 60 ميلا بحريا يستغرق قطعها يوما أو أقل، وهي أقرب منطقة ساحلية أوروبية إلى تونس، وتنطلق القوارب من ميناء المهدية التونسي أو من ميناء حلق الوادي. أما رحلات الجزائر فتنطلق من وهران لمدة 12 ساعة إلى مالاقا، أما مهاجرو المغرب فوجهتم إما إلى سبتة أو مليلية برا، أو عبر جبل طارق إلى الشواطئ الإسبانية، أو إلى جزر الكناري. وكذلك الحال في مهاجري موريتانيا الذين يتوجهون في الغالب إلى هذه الجزر. وفي حال فشل المحاولة ينتهي الأمر إما بالغرق في مياه البحر المتوسط أو بالسجن والاحتجاز لبضع سنين، ثم العودة خالي الوفاض (السرياني، 2010: 179–180، بوزيد، 2016: 53–54).

ومن أبرز الأسباب التي تجعل ليبيا نقطة انطلاق نحو أوروبا الموقع الجغرافي الاستراتيجي لها إذ تقع قرب الشواطئ الأوروبية. وترتبط بالدول المطلة على البحر المتوسط شمالا، وكذلك الحروب الداخلية، وارتفاع نسب الفقر والبطالة، وانهيار مؤسسات الدولة، وعدم قدرة السلطات على ضبط الحدود. كلها أسباب جعلت من المهاجرين –القادمين من الخارج–قادرين على الدخول عبر الصحراء، وجعل ليبيا كنقطة انطلاق وعبور نحو الدول الأوروبية. فضلان عن تشجيع بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية (المهربين مثلا)، للهجرة إلى أوروبا. فعلى مستوى السلطة، يوجد عسكريين وضباط ورجال شرطة حاليين وسابقين يستفيدون ماديا من هذه الهجرات، وعلى مستوى المواطنين العاديين فيوجد مهربين ووسطاء ليبيين ينظمون مكان الإقامة والرحلة نفسها (مسعود، 2018: 215).

أما طرق تهريب المهاجرين غير الشرعيين من مصر، فيستخدم فيها الطرق البرية عن طريق التسلل إلى ليبيا، حيث يتم تهريب المهاجرين إلى مالطا وإيطاليا (نشرة أفق، 2019).

وتتعدد صور محاولات مواجهة الهجرة غير الشرعية ما بين تعاون ثنائي وتعاون متعدد الأطراف، كما يلي:

المستوى المتعدد:

اتخذت عدة تدابير على المستوى الأوروبي ككل، في إطار نظام شنجن –نظام يسمح بحرية التنقل عبر حدود الدول الموقعة عليها لحاملي تأشيرة دخول–على الحدود الخارجية للدول الأعضاء، إذ حظرت عبور الحدود الخارجية إلا في نقاط محددة وفي ساعات معينة. فضلا عن نص على ضرورة وضع سياسات مشتركة في التعامل مع المهاجرين وضبط الإجراءات لحماية أمن أراضي الدول الأعضاء؛ وذلك لمواجهة الهجرة غير الشرعية (نوادي، 2014: 44–46).

وقد اتخذت عدة إجراءات، أبرزها (عبد القادر، بوعلي، 2014: 53-54):

- إطلاق مبادرات مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية، عبر تنظيم دوريات مشتركة.
- تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات لتفكيك الشبكات العاملة في هذا المجال، أنشأ هذا المركز بالتعاون بين مختلف الدول عام 1992 يتعلق عمله بالهجرة غير الشرعية وتنظيم الانتقال عبر الحدود.
- إحداث مجموعة تريفي TREVI التي تضم وزراء العدل والداخلية؛ لاتخاذ الإجراءات بين مختلف الدول المتوسطية لمراقبة الحدود وتحسين القوانين لردع المهاجرين غير الشرعيين والشبكات العاملة في هذا المجال، والناقلين سواء برا أو بحرا أو جوا.

التعاون الثنائي:

وقعت عدة اتفاقيات بين بعض الدول الأوروبية كإيطاليا والدول الأفريقية كمصر لمكافحة الهجرة غير الشرعية، تمنح مصر فترة كافية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل إيطاليا كافة تكاليف عملية إعادة التوطين. بالإضافة إلى توفيق أوضاع الأف المصريين المقيميين بشكل غير شرعي في إيطالي عام 2006، مع الالتزام بتوفير حصة سنوية في سوق العمل تبلغ 7000 تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية. وكذلك الحال تم توقيع اتفاقية عام 2006 بين الجزائر وإيطاليا رحلت بموجبها إيطاليا المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين، البالغ عددهم عام نصف مليون شخص، مع منح ألف تأشيرة عام للجزائريين عام 2006، ومثلهم عام 2009 (أمنة، 2014: 253).

وقد عملت الجزائر على تشديد الرقابة على معبر جبل طارق وغلق الحدود مع المغرب، وقيام مصالح الدرك الوطني وحراس الشواطئ وشرطة الحدود بإيقاف المهاجرين غير الشرعيين، الذي تجاوز عددهم حوالي أربعة عشر ألف مهاجر غير شرعي، فضلا عن سن تشريعات تتضمن نصوصا عقابية لمواجهة هذه الظاهرة، أبرزها القانون رقم 01/09 الصادر في 25 فبراير 2009 والمعنون ب "الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة الإقليم الوطني (أمنة، 2014: 256-527). ومن ثم تثير هذه النقطة، وضع قوانين جديدة وبيروقراطيات جديدة لتأمين الحدود.

فضلًا عن وجود عدة اتفاقات ثنائية بين إيطاليا وليبيا وأخرى بين الاتحاد الأوروبي من ناحية، وكل من مصر والمغرب والجزائر، من ناحية أخرى. يدفع الاتحاد بموجبها الملايين من أجل مشروعات، مثل رفع قدرات الحراسة على الحدود والقيام بحملات إعلامية للتوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية، هذا عدا الدعم اللوجيستي المتمثّل في طائرات المراقبة وبناء معسكرات الاحتجاز. وبدلًا من إنفاق الاتحاد الأوروبي الأموال الطائلة في الموضع الخطأ، أشار التحقيق، بالاستناد إلى مصادر عائدة لـ "مركز

الجنوب لحقوق الإنسان في مصر، إلى ضرورة التركيز على دعم مشروعات تنموية يكون عمادها مؤسّسات المجتمع المدني، وبخاصة في القرى والأرياف، خصوصًا أن اقتصادات دول الاتحاد تجني أرباحًا من المهاجرين غير الشرعيّين القادمين من شمال أفريقيا، من خلال عملهم في السوق السوداء التي لا تشهد عقوبات رادعة بحق من يقوم بتشغيلهم واستغلالهم. وهذا ما يمثل تناقضًا في موقف الاتّحاد الذي يرفضهم علنًا، ويرغب في الخفاء بمواصلة الإفادة من جهدهم من دون أيّ ضمانات لحقوقهم (نشرة أفق، 2019).

وفي ضوء الهجرة الكثيفة من تونس إلى جزيرة لامبيدوزا، ومنح المهاجرين تصاريح إقامة مؤقتة، وتوجيه ألمانيا وفرنسا انتقادات لاذعة إلى الحكومة الإيطالية، خشية أن يساعد مثل هذا الإجراء على تشجيع الهجرة غير الشرعية، أشار كارل كوب، الخبير في منظمة برو أزول الألمانية التي تعنى بالدفاع عن اللاجئين، في حوار معه أجري في 12 أبريل الماضي، أن أوروبا تهول من المخاوف إزاء المهاجرين الذين حطّوا على لامبيدوزا الإيطالية. ورأى أن معالجة هذا الملف لا تتم إلا من خلال مشروعات تنموية في بلد المصدر.

وانتقد كوب المواقف السياسية في ألمانيا المتمثلة بتشديد المراقبة على الحدود الألمانية بعدما أعلنت إيطاليا نيتها منح نحو 22 ألف لاجئ تونسي تأشيرة إقامة مؤقتة صالحة لمجال شينجن الأوروبي كله. واعتبر أنه من واجب أوروبا التعامل مع كل اللاجئين القادمين على متن القوارب إلى السواحل الأوروبية بطريقة تحفظ كرامتهم وحقوقهم دونما استثناء. ورأى أن ما فعلته السلطات الفرنسية في الفترة الأخيرة مثل إعادة إرسال تونسيّين أرادوا السفر إلى فرنسا، على الرغم من أنه كانت لديهم رخص إقامة إيطالية، والتعامل معهم مثل الكرات التي تتقاذفها السلطات الإيطالية والفرنسية فيما بينها، هو معاملة مهينة. وعليه يجب على دول الاتحاد الأوروبي أن تتعامل بكرم أكبر مع هذه القضية لمساعدة دول مثل تونس في هذه الفترة الانتقالية التي تمرّ بها. كما يتعيّن على أوروبا بذل كلّ الجهود لدعم مساعي التونسيّين لبناء دولة ديمقراطية وحريات (نشرة أفق، 2019).

كما اتخذت إيطاليا عدة تدابير وإجراءات لمواجهة الهجرة غير الشرعية، حيث إنها من أكثر الدول الأوروبية تضررا منها، وذلك وفقا لنصوص قانونية صدرت عام 2009، أبرزها: معاقبة أي مهاجر غير شرعي يدخل الأراضي الإيطالية ويرفض المغادرة بالسجن لمدة تتراوح ما بين عام وأربعة أعوام، ودفع غرامة تزيد على عشرة آلاف يورو، فضلا عن ترحيله قسريا إلى موطنه الأصلي. وإعادة النظر في شروط دخول الأجانب وسبل الإقامة بها. فضلا عن تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل مراكز الحجز وإيواء المهاجرين غير الشرعيين (Agency AKI, 2019,، نوادي، 2016: 38).

أما بريطانيا فقد اتخذت عدة تدابير لمواجهة هذه الظاهرة، لعل أهمها: إنشاء صندوق بميزانية خمسة عشر مليون يورو في سبتمبر 2014 لضمان أمن مرفأ كاليه، على مدى ثلاث سنوات. ومضاعفة القوات بموقع يوروتينال– عبارة عن نفق حدودي يربط فرنسا وبريطانيا ويقع تحت بحر المانش شمال كاليه الفرنسية– بمأتيي مراقب مهمتهم الأساسية مكافحة الشبكات الإجرامية لتهريب البشر والهجرة السرية. وعقوبة السجن ومصادرة المكتسبات والأجور التي يحصل عليها اللاجئون من عملهم، وملاحقة أصحاب العمل الذين يوظفونهم، مع علمهم بعدم حصولهم على تصاريح عمل (مبروك، 2019، نوادي، 2016: 42–43).

وقد عانت إيطاليا من الهجرة غير الشرعية بشكل متزايد عقب ثورات الربيع العربي، إذ استضافت حوالي مائة ألف لاجئ سنويا، ومن ثم، أنشأت عام 2013 عملية "مارنوستروم" البحرية للبحث والإنقاذ أمام سواحلها لإنقاذ المهاجرين غير الشرعيين من أعالي البحار إلى سواحلها (قدح، 2018: 25).

وأثر ذلك أنشأ الاتحاد الأوروبي عام 2014 عملية ترايتون تحت قيادة أوروبا وبمشاركة 16 دولة أوروبية، واقتصرت على عمليات المسح الميداني وجمع المعلومات الاستخباراتية دون تكليف واضح بالبحث والإنقاذ (قدح، 2018: 25–26).

ومع فشل عملية ترايتون، وتزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين، إذ بلغ عددهم عام 2016 حوالي 181 ألف، غرق منهم حوالي 4567 شخص في ذات العام، سارعت الدول الأوروبية لتعديل المسار بهدف وقف تدفقات الهجرة غير الشرعية بكل السبل، وأنشأ الاتحاد الأوروبي العملية صوفيا في مايو 2015، التي جاءت بولاية واسعة امتدت لتتضمن تكليفات داخل المياه والأراضي الليبية، حيث تضمنت ولاية العملية أربع مراحل متتابعة زمنيا تبدأ بجمع المعلومات، ثم ملاحقة مراكب تهريب المهاجرين والإتجار في البشر في أعالي البحر المتوسط، ثم مواصلة أعمال الملاحقة داخل المياه الإقليمية والداخلية، وأخيرًا، القيام بأعمال تتبع داخل الأراضي الليبية نفسها من أجل ضمان تدمير المراكب المستخدمة من جانب الشبكات الإجرامية، مع ملاحظة أن أعمال المرحلتين الثالثة والرابعة اقترنت بشرط الحصول على تفويض من مجلس الأمن أو رضاء ليبيا. وهو ما رفضته السلطات الليبية، ولم يصدر قرار من مجلس الأمن يتضمن هذا التفويض. حتى 9 أكتوبر عام 2015 حين صدر قرار مجلس الأمن رقم 2240، الذي خول تفويضا للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية بتفتيش المراكب التي تكون لديها أسباب معقولة للاعتقاد بتورطها في تهريب المهاجرين أو الإتجار في البشر في أعالي البحر المتوسط، وفق الفقرة 11 منه (قدح، 2018: 26).

لم تكتف الدول الأوروبية المتضررة من عمليات تهريب المهاجرين والإتجار في البشر بالإجراءات السابقة، خاصة وأن العملية صوفيا لم تنجح في خفض تدفقات الهجرة غير الشرعية، ولذا سعت الدول

الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، ومن بينها بصفة خاصة إيطاليا وألمانيا للحصول على دعم الحلف المتواجد بقوة في البحر المتوسط من خلال عمليته المسعى النشط، وهو المطلب الذى استجاب له الحلف بالفعل بإصدار قرار في يوليو 2016 من قمته في وارسو بتحويل عملية المسعى النشط إلى عملية حارس البحر التي تتضمن ولايتها تقديم الدعم للعملية الأوروبية صوفيا في إطار التضامن الأطلنطي. كما استعاضت الدول الأوروبية عن التفويض الذي كانت تطلبه لمكافحة تهريب المهاجرين والإتجار في البشر داخل المياه والأراضي الليبية بتجهيز وتسليح وتدريب قوات خفر السواحل الليبية، بالتوازي مع وضع قوات من عدة دول من بينها إيطاليا وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة على الأراضي الليبية تحت أغطية مختلفة لتحقيق أهداف العملية صوفيا وغيرها من المصالح الخاصة بهذه الدول. وبمرور الوقت وتراكم الإجراءات والتحركات الأوروبية، بدأت إرهاصات الغلق التدريجي لطريق وسط البحر المتوسط اعتبارًا من العام 2017 (قدح، 2018: 26-27).

ومن الجدير بالذكر، صعوبة تحديد حجم الهجرة غير الشرعية، نظرا لطبيعة هذه الظاهرة ولكون وضع المهاجر السري يشمل أصنافا متباينة من المهاجرين منهم: الأشخاص الذين يدخلون بطريقة غير قانونية إلى دول الاستقبال ولا يسوون وضعهم القانوني. والأشخاص الذين يدخلون دول الاستقبال بطريقة قانونية ويمكثون هناك بعد انقضاء مدة الإقامة القانونية. والأشخاص الذين يشتغلون بطريقة غير قانونية خلال إقامة مسموح بها قانونا. والأشخاص الذين يشغلون منصبا دون المنصوص عليه في عقد العمل (بوزيد، 2016: 19).

خاتمة:

ناقشت الدراسة تأثير أمن الحدود على الهجرة غير الشرعية الأفريقية إلى أوروبا، من خلال التركيز على التغير في مفهوم الحدود وأمن الحدود، ومفاهيم الهجرة وأنماطها، والعوامل التي تدفع بالمهاجر للهجرة بطرق غير شرعية، مستخدما الحدود كمنفذ وحيد لعبوره.

وتبين من خلال العرض السابق، أنه لا سبيل غير تأمين الحدود للحد من الهجرة غير الشرعية، مع عدم إغفال إحداث تنمية في الدول المصدرة للهجرة. وأن كافة الجهود لأمننة الهجرة لن تجدي ما لم تدفع التنمية وتحدث نقلات نوعية في الدول المصدرة للمهاجرين، ودول العبور. وهو ما وضحته كافة الجهود التي نفذتها دول الاتحاد الأوروبي سواء منفردة أو تحت قيادة إيطاليا.

وتبين الدراسة، وجود ثلاث سيناريوهات لعلاقة أمن الحدود والهجرة غير الشرعية: أولها، خفض أعداد المهاجرين غير الشرعيين، من خلال إحكام عمليات تأمين الحدود في الدول المستقبل والمرسلة. وثانيها، تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين، خاصة ما تزايد عدم الاستقرار في الدول التي تمثل محطة انطلاق للمهاجرين مثل ليبيا. وثالثها، خفض أعداد المهاجرين غير الشرعيين، يرتبط بإحداث تنمية في

الدول الأفريقية المصدرة لهم، فضلا عن تنفيذ الدول الأوروبية التي تعاني من هؤلاء المهاجرين لمشاريع إنتاجية تخفض بها نسب البطالة في تلك الدول الأفريقية.

وتوصي الدراسة باتخاذ العديد من التدابير، أولها:

- تسهيل عمليات الحصول على التأشيرات، حتى تقلل من الهجرة غير الشرعية.
- التدريب الكافي للقائمين على أمن الحدود، بما يساعد في تقليل تعاطفهم مع بعض الحالات وعبورها.
- نقل بعض الخبرات الفنية في عمليات تأمين الحدود من الدول الأوروبية إلى دول شمال أفريقيا التي تتخذ كمناطق عبور إلى أوروبا.
- مشاركة المعلومات والبيانات بين الدول المستهدفة للمهاجرين غير الشرعيين ودول الانطلاق.

المراجع

أولًا: مراجع باللغة العربية

أ- الرسائل الجامعية:

- أوسامة بوزيد (2016)، الحوار الأطلسي المتوسطي: دراسة حالة الهجرة غير الشرعية غرب المتوسط 2001-2015، **رسالة ماجستير**، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- ختو فايزة (2011)، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية 1995-2010، **رسالة ماجستير**، الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام.

ب-الدوريات العلمية:

- أسامة نوادي (2016)، السياسة العامة الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
- خديجة مسعود (2018)، "الهجرة غير الشرعية في ليبيا بين انتهاكات حقوق المهاجرين والحلول العاجزة"، مجلة العلوم السياسية والقانون، برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد 9.
- د. محمد قدح (2018)، "من منظور القانون الدولي: ليبيا ومكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب الأسلحة"، مجلة الدبلوماسي، العدد أغسطس/ أكتوبر، القاهرة: وزارة الخارجية المصرية.
- سامي محمد (2019)، "الهجرة غير الشرعية بين المؤشرات السببية والآثار الأمنية في الدول المصدرة: دراسة حالة منطقة المغرب العربي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد 14.
- هشام بشير (2010)، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا: أسبابها وتداعياتها وسبل مواجهتها"، السياسة الدولية، العدد 179، القاهرة: مؤسسة الأهرام.

ت- الكتب:

- تقرير الهجرة في العالم لعام 2018 (2017)، جنيف: منظمة الهجرة الدولية.
- شاقوري عبد القادر وأحميدي بوعلي (2014)، "الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط: الأسباب وسياسات المواجهة"، في: د. محمد غربي وآخرون (تحرير)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، الجزائر: دار الروافد الثقافية ناشرن.
- عثمان حسن وياسر عوض (2008)، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- محمد محمود السرياني (2010)، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال"، في: مكافحة الهجرة غير المشروعة، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- ناجي طارق (2014)، "الدوافع الاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية"، في: د. محمد غربي وآخرون (تحرير)، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، الجزائر: دار الروافد الثقافية ناشرن.

ث- مواقع الأنترنت:

- "**الهجرة**" (2019)، موقع منظمة الأمم المتحدة، ومتاح على الرابط التالي:
https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/migration/index.html
- سعد مبروك (2019)،**"هل تفلح لندن في مواجهة الهجرة"**، موقع مونتي كارلو، شوهد 18 أبريل 2022، ومتاح على الرابط التالي:
http://cutt.us.com/OKeBR
- عبد العزيز إبراهيم (2018)، " **في يوم المهاجرين العالمي.. أرقام مخيفة والمرأة تتصدر**"، تاريخ الاطلاع 28 مارس 2022، ومتاح على الرابط التالي:
http://cutt.us.com/7dwztLF
- "قوارب الموت.. الوجه المأساوي لظاهرة العصر" (2019)، **نشرة أفق**، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، شوهد بتاريخ 17 أبريل 2022، متاح على الرابط التالي:
http://cutt.us.com/x2WnOUyv
- "**موجات الهجرة تغمر العالم**" **(2015)**، شوهد 17 /2022/4، ومتاح على الرابط التالي:
http://cutt.us.com/xhJD

ثانيًا: مراجع باللغة الأجنبية

A- Books:

- Anssi, Paasi (2005), "The Changing Discourses on Political Boundaries Mapping the Backgrounds, Contexts and Contents", in: Van Houtum H, Kramsch O and ZierhoferW) eds) , B/Ordering space, England: Ashgate, Aldershot.
- Hansen, R., & Papademetriou, D. G. (2013), Managing Borders in an Increasingly Borderless World. Washington, DC: Migration Policy Institute.
- Huysmans, Juf (2006), The Politics of Insecurity: Fear, Migration and Asylum in EU, Oxford: Routledge.
- Requena, M. (2015), International Migrations, Security and Identity. In T. Rodrigues, R. García Pérez, & S. Ferreira (Eds.), Globalization and International Security: An Overview, New York: Nova Science Publishers.
- Susana Ferreira (2019), Human Security and Migration in Europe's Southern Borders, Palgrave Macmillan, Portugal.
- Tony Payan (2006), THE THREE U.S.-MEXICO BORDER WARS: Drugs, Immigration, and Homeland Security, London: PRAEGER SECURITY INTERNATIONA.

B- Periodicals:

- Bigo, D. (2002), Security and Immigration: Toward a Critique of the Governmentality of Unease, Alternatives: Global, Local, Political, Vol. 27.
- Düvell, F. (2011), Paths into Irregularity: The Legal and Political Construction of Irregular Migration, European Journal of Migration and Law, vol. 13.
- Ricard Zapata-Barrero (2013), "BORDERS IN MOTION: CONCEPT AND POLICY NEXU", Refugee Survey Quarterly, Vol. 32, No. 1.
- Victor M. Manjarrez, Jr. (2015), "Border Security: Defining it is the Real Challenge", Homeland Security & Emergency Management, Vol. 12, No. 4.

C- Internet:

- Agency AKI Italian Website, "EU: Top court throws out Italian law-making illegal immigration a crime", 18 April 2019, available at: http://cutt.us.com/TX4I
- John Rawls, THE LAW OF PEOPLES, U S A: Harvard University Press, 1999, pp. 659- 677. Seen: 29 March 2019, Available at: http://www.hjil.org/articles/hjil-23-3-garcia.pdf
- Jones, R., & Johnson, C., Border Militarisation and the Re-articulation of Sovereignty, Transactions of the Institute of British Geographers 2016. https://doi.org/10.1111/tran.12115
- López-Sala, A., Exploring Dissuasion as a (Geo)Political Instrument in Irregular Migration Control at the Southern Spanish Maritime Border, Geopolitics, *Vol. 20, No.* 3, 2015, P. 517. https://doi.org/10.1080/14650045.2015.102,5384
- Martin van der Velde and Ton van Naerssen, "People, borders, trajectories: an approach to cross-border mobility and immobility in and to the European Union", 2010, P.220. available at: https://doi.org/10.1111/j.1475-4762.2010.00974.x.
- Y, J. Carens, "Aliens and Citizens: The Case for Open Borders", Review of Politics, vol. 49, No.2, 1987, 251-273, available at: http://cutt.us.com/khJ4kMO